

المصدر :

الرياض

التاريخ :

24-04-2007

الصفحات :

2

العدد : 14183

المسلسل : 9

خادم الحرمين يرأس جلسة مجلس الوزراء

الملك عبدالله يوجه بالعمل على سرعة إنجاز مشروعات التعليم العالي في جازان والباحة والجوف
المملكة تؤكد أن المبادرة العربية هي الإطار الأساسي للتحرك نحو السلام في المنطقة
تعديلات في نظام خدمة الأفراد تتعلق ببدل التعيين والترحيل والابتعاث



خادم الحرمين متمركساً جلسة مجلس الوزراء (و.أ.س)

الرياض - واس:

« رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الإثنين في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

وفي مستهل الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - المجلس على الاتصالات واللقاءات التي أجراها خلال الأيام الماضية مع بعض قادة دول العالم والمنظمات العالمية ومبعوثيهم وتناولت مجمل الأوضاع في المنطقة والعالم. وفتح - أيده الله - في هذا الصدد الزيارة التي قام بها بوليه رئيس وزراء الجمهورية الإيطالية ورومانو برودي وما أثمرت عنه من نتائج إيجابية تعزز العلاقات بين البلدين الصديقين.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام لوكالة الأنباء السعودية في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة أن المجلس أكد في هذا السياق على ما توليه المملكة من اهتمام بدمور أوروبا فاعل فيما يخص قضايا المنطقة.

وأضاف وزير الثقافة والإعلام إن المجلس اطلع أيضاً على الخطوات التي اتخذتها لجنة مبادرة السلام العربية التي عقدت اجتماعها في القاهرة يوم الأربعاء الماضي على مستوى وزراء للخارجية مجدداً التأكيد على أن مبادرة السلام العربية هي الأساس لتتحرك العربي نحو السلام في المنطقة.

وأفاد وزير الثقافة والإعلام أن المجلس إثر اطلاعه على جملة من التقارير حول تطورات الأحداث في المنطقة أعرب عن أسفه وأمله لما يجري في الجمهورية العراقية من تصاعد في وتيرة أعمال العنف والإقتتال.

وأكد المجلس أنه لا مستقبل للعراقيين إلا في عراق موحد ينتمي إلى أمته العربية وهويته الإسلامية وأنه لا مناص من التقاف القيادات العراقية حول ما يوحدنا إذ أن الوجود الأجنبي على التراب العراقي هو وجود مؤقت لا محالة والتدخلات الإقليمية مصيرها التراجع والانتحار ولن يبقى في العراق إلا الشعب العراقي العربي المسلم الذي سيحمل قيادته

مسؤولية ما يجري على أرضه ويخطط لمستقبله.

وعلى الصعيد المحلي قال وزير الثقافة والإعلام أن المجلس تابع ما يتم أنجازه ويعلن عنه من مشروعات التنمية في كل المناطق والمدن والمحافظات والمراكز وما يجري من تطوير نوعي لخدمات الصحة والتعليم والإسكان والمياه والكهرباء والطرق والخدمات البلدية وغيرها من الخدمات ذات المساس المباشر بالمواطن.

وأنهى وزير الثقافة والإعلام بيانه مفيداً أن المجلس بعد اطلاعه على جدول أعماله اتخذ من القرارات ما يلي:

أولاً: بعد الاطلاع على ما رفعته الإسانة العامة لمجلس الخدمة العسكرية مقرر قرار المجلس رقم (١٨) وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٨هـ وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (١٦٩٢) وتاريخ ١٤٢٨/١/٢٢هـ قرر مجلس الوزراء ما يلي: أولاً - تعديل المادة (٢٨) من نظام خدمة الأفراد الصادر

بالمرسوم الملكي رقم (٩/م) وتاريخ ١٣٩٧/٣/٢٤هـ لتكون بالنص

الآتي: «يصرف للمفرد بدل ترحيل وفقاً للأحكام التي تحددها اللائحة التنفيذية وذلك عند تعيينه لأول مرة في الخدمة أو نقله من بلد إلى آخر داخل المملكة أو نقله من داخل المملكة إلى خارجها أو العكس أو نقله من جهة إلى أخرى خارج المملكة أو عند ابتعائه أو الحاقه لمدة تزيد على ستة أشهر أو عند انتدابه لمدة أو مدد متواصلة تزيد على ثلاثة أشهر... وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ثانياً - ١ - تعديل الفقرة (أ) من البند (الثاني عشر) من اللائحة التنفيذية لنظام خدمة الأفراد الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٤) وتاريخ ١٣٩٧/٣/١٦هـ لتصبح بالنص الآتي:

أ - مبلغ يعادل راتب شهر واحد عند التمتين لأول مرة في خدمة الدولة ومبلغ يعادل راتب شهرين عند نقله من بلد إلى آخر في الداخل أو الخارج أو عند ابتعائه أو الحاقه

لمدة تزيد على ستة أشهر أو عند انتدابه لمدة أو مدد متواصلة تزيد على ثلاثة أشهر باعتبار ذلك مقابلاً لنفقات ترحيله وعائلته ونقل أمتعته وأثاثه.

٢ - يسري هذا التعديل اعتباراً من تاريخ نفاذ تعديل المادة (٢٨) من نظام خدمة الأفراد المشار إليه في البند (أولاً) من هذا القرار.

ثانياً: بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء رئيس هيئة إدارة المركز الوطني للوثائق والمحفوظات بشأن مشروع (بروتوكول) تعاون بين المركز الوطني للوثائق والمحفوظات بديوان رئاسة مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية والمديرية العامة لإرشيف الدولة برئاسة الوزراء بالجمهورية التركية الموقع عليه في مدينة أنقرة بالجمهورية التركية بتاريخ ١٤٢٧/٧/١هـ الموافق ٢٠٠٦/٨/٨م وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٧٠/١٠٢) وتاريخ ١٤٢٨/١/١٦هـ

بالاتظمة واللوائح والتعليمات والإجراءات المالية وتحديد مواطن سوء استخدام الجهة لمواردها المالية والبشرية.

سادساً: استعرض مجلس الوزراء تقرير المتابعة المرفوع من وزارة الاقتصاد والتخطيط حول تقدم سير العمل في تنفيذ مشروعات وزارة التعليم العالي (مباني الجامعات والكليات الجديدة) الممولة من فائض الميزانية للعامين الماليين (١٤٢٤/١٤٢٥هـ)

و(١٤٢٦/١٤٢٥هـ) وعندهما (ثمانية) مشروعات موزعة على مناطق المنطقة التالية:

الرياض (مشروعان) حائل (مشروعان) جازان (مشروعان) الباحة (مشروع واحد) والجوف (مشروع واحد) بالإضافة إلى مشروع التصميم والإشراف على المشروعات.

وقد وجهه خدام الحرمين الشريفين - حفظه الله - بالعمل على سرعة إنجاز ومتابعة تنفيذ تلك المشروعات.

سابعاً: وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبة (الرابعة عشرة) وذلك على النحو التالي:

١- تعيين أحمد بن عبدالعزيز بن عبدالله الشهير على وظيفة (وكيل الوزارة المساعد للخطوط التربوية بتعليم البنين) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة التربية والتعليم.

٢- تعيين عبدالله بن صالح بن إبراهيم الرميحي على وظيفة (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة النقل.

٣- تعيين عادل بن عبيد بن علي بالخير على وظيفة (وكيل الوزارة المساعد لشؤون العمرة) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الحج.

التعاون المشار إليها وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

أبرز ملامح الاتفاقية:

١- يعمل الطرفان على إقامة تعاون بينهما في مجال الثروة السمكية يهدف إلى رفع مستوى هذا المجال وتطويره بما يخدم مصالح البلدين.

٢- يلتزم الطرفان بالإبلاغ وبصورة عاجلة عن ظهور الأزمات والأمراض السمكية وتشخيصها أو عند ظهور تغييرات بيئية تؤثر سلباً على الثروة السمكية.

رابعاً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على اشتراك وزارة المياه والكهرباء في عضوية المجلس العربي للمياه.

خامساً: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي رئيس ديوان المراقبة العامة بشأن مشروع اللائحة الموحدة لوحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة قرر مجلس الوزراء الموافقة على اللائحة المشار إليها وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

ومن أبرز ملامح اللائحة:

١- تتولى كل جهة حكومية إنشاء وحدة للمراجعة الداخلية في المقر الرئيسي يربط مديريها بالمستؤول الأول في اللجنة وإنشاء وحدة في الفروع عند الحاجة بقرار من المسؤول الأول في الجهة.

٢- من اختصاصات وحدة المراجعة تقويم الأنظمة الرقابية الداخلية والتأكد من التزام الجهة

بقرار مجلس الوزراء الموافقة على (البروتوكول) المشار إليه وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

أبرز ملامح هذا (البروتوكول) ما يلي:

١- تطوير التعاون بين (محفوظات) الدولتين بما يتناسب مع الأنظمة السائدة في البلدين وعلى أساس المعاملة بالمثل.

٢- تشجيع تبادل الخبراء بين الدولتين بما يخدم تطوير الوثائق وحفظها.

ثالثاً: بعد الاطلاع على ما رفعه

معالي وزير الزراعة بشأن مشروع اتفاقية تعاون في مجال الثروة السمكية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية اليمنية الموقع عليه في مدينة الملا بالجمهورية اليمنية بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٦ الموافق ٢٠٠٦/٦/٢م

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٦٤/٩١) وتاريخ ١٤٢٧/١٢/٢٤م قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية